

استجابة محكمة بـ «تفاهم» مسبق

الرئيس الاميركي ايقاف المبادرة، أو ان يوجّه دعوات الى الاطراف في المنطقة لحضور المؤتمر، من خلال الافتراض ان أيّاً منها لن يجازف بالردّ، سلباً، وعدم تلبية الدعوة» (المصدر نفسه).

لكن الرئيس الاميركي لم يأخذ بأي من الامكانين السابقين، بل قرّر بعد مشاورات مع مساعديه، ان يلقي بثقله السياسي لصالح العملية السياسية، لانقاذها من الاحتضار ولإعادة الزخم، وأن يبسط، اليها. وتجسّد ذلك في ارسال رسائل شخصية منه، مطلع حزيران (يونيو) الماضي، الى زعماء المنطقة، ذكرت تقارير صحفية انه حثّم فيها على ان يضعوا جانباً الخلافات حول الجوانب الاجرائية، وان يستجيبوا لاحقاً للدعوات لحضور المؤتمر التي سترسل الى كل منهم من جانب رئيسي الدولتين العظميين، على أساس اقتراحات الحل الوسط الاخيرة التي طرحها الوزير بيكر خلال زيارته الاخيرة للمنطقة، في أيار (مايو) الماضي (دافار، ١٩٩١/٦/٤).

ومع انه لم يكشف النقاب، في حينه، عن اقتراحات الحل الوسط التي دعا الرئيس بوش زعماء المنطقة الى قبولها، إلا انه يتّضح ان تلك المقترحات تتعلّق بمسألتي مشاركة الامم المتحدة في المؤتمر، ودورها فيه، ومسألة استمرارية المؤتمر (هآرتس، ١٩٩١/٦/٤).

ورأت مصادر اميركية ان مضمون الرسائل التي بعث بها الرئيس بوش الى زعماء المنطقة، كان تعبيراً عن «التزام الرئيس الشخصي بعملية السلام» (دافار، ١٩٩١/٦/٤). وجاء ردّ رئيس الحكومة الاسرائيلية على رسالة الرئيس بوش بعد أيام قليلة من استلام شامير للرسالة. وكما كان متوقّعاً، فان شامير لم يردّ بالايجاب على المقترحات الاميركية التي تضمّنتها رسالة الرئيس الاميركي (هآرتس، ١٩٩١/٦/٧). لكن مصادر في واشنطن قالت ان

في منتصف تموز (يوليو) الماضي، عاد الزخم، مجدّداً، الى العملية السياسية التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط، والهادفة الى عقد مؤتمر اقليمي للسلام، يشكّل افتتاحاً للمفاوضات المباشرة والثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة، وبينها وبين الفلسطينيين، من جهة أخرى، على ان تتمّ مشاركتهم في المؤتمر في اطار الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. وكانت العملية السياسية شهدت مرحلة من الفتور بعد اخفاق المحادثات التي اجراها الوزير الاميركي، جيمس بيكر، في جولته الرابعة على دول المنطقة، حيث فشل في تسويق مقترحات اميركية، شكّلت، على حدّ تعبير مصادر مقرّبة من الادارة الاميركية، «حلاً وسطاً لائقاً» بين مواقف اسرائيل والاطراف العربية (تحديداً سوريا) من شروط عقد المؤتمر الاقليمي للسلام في الشرق الاوسط، وفي مقدمها مسألتي اشترك الامم المتحدة في المؤتمر ودورها فيه، واستمرارية المؤتمر وصلاحياته (يديعوت احرونوت، ١٩٩١/٧/١٧).

وكان الانطباع السائد في اوساط بعض المراقبين والمعلّقين السياسيين في اسرائيل، عقب ما انتهت اليه جولة بيكر الرابعة على دول المنطقة، ان «العملية السياسية» التي قادتها الولايات المتحدة الاميركية، بعد انتهاء الحرب في الخليج، اعتقاداً منها بأن «نافذة فرص» قد فتحت بعد تلك الحرب، «أصبحت في طريقها الى الاحتضار» (فولص، هآرتس، ١٩٩١/٦/٧). والسبب في ذلك، كما حدّده المعلّق الصحفي الرئيس في صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، فولص، هو «ان الصورة التي ارتسمت في نظر المراقبين السياسيين أشارت الى وجود عائق غير قابل للاختراق من التعتّن المزودج. فاذا واصلت سوريا واسرائيل التمسك كل بموقفها [من المقترحات الاميركية]، فلن يبقى للقيادة الاميركية سوى ان تختار واحداً من امكانين: أما ان يعلن